

† ◊ ΧΗΛΕ† Ι ΗΣ ◊ ΥΟΞΘ

◊ ΘΩΗ◊Σ◊Ι

◊ ◊ ΕΖΕΣΙ ΕΣΕΕΣΥ◊ ◊



المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

النشرة الداخلية



الثلاثاء 17 يوليوز 2018

العدد 554

في هذا العدد

02.....	اجتماعات وقراءات المكتب
06.....	أجندة المجلس
08.....	أشغال اللجان الدائمة
11.....	برنامج اجتماعات اللجان الدائمة
12.....	أنشطة الرئاسة / العلاقات الخارجية
19.....	أيام وندوات دراسية

■ اجتماع رقم 2018/21
ليوم الاثنين 09 يوليو 2018

عقد مكتب مجلس المستشارين يوم الاثنين 09 يوليو 2018 اجتماعا برئاسة رئيس المجلس السيد عبد الحكيم بن شماش، وحضور الأعضاء السادة:

■ عبد الصمد قيوح	:	الخليفة الأول للرئيس،
■ عبد الاله الحلوطي	:	الخليفة الثاني للرئيس؛
■ حميد كوسكوس	:	الخليفة الثالث للرئيس؛
■ عبد القادر سلامة	:	الخليفة الرابع للرئيس؛
■ نائلة مية التازي	:	الخليفة الخامس للرئيس؛
■ العربي المحرشي	:	محاسب المجلس
■ رشيد المنياري	:	محاسب المجلس؛
■ أحمد تويزي	:	أمين المجلس.

فيما اعتذر عن حضور هذا الاجتماع السادة:

■ عبد الوهاب بلفقيه	:	محاسب المجلس؛
■ أحمد الخريف	:	أمين المجلس؛
■ محمد عدال	:	أمين المجلس.

القرارات الصادرة عن الاجتماع

❖ شؤون تنظيمية:

← قرار رقم 2018/21/01 بالدعوة إلى عقد ندوة الرؤساء يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018 على الساعة الواحدة زوالاً لترتيب الجلسات العامة للمجلس المبرمجة إلى غاية اختتام دورة أبريل.

❖ التشريع:

← قرار رقم 2018/21/02 ببرمجة جلسة عمومية يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018 مباشرة بعد حصة الأسئلة الشفهية تخصص للدراسة والتصويت على مشروع القانون رقم 53.17 المتعلق بتصفية ميزانية السنة المالية 2015 والتي سيرأسها الخليفة الثالث للرئيس السيد حميد كوسكوس والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

← قرار رقم 2018/21/03 بإحالة مشروع قانون رقم 40.17 المتعلق بالقانون الأساسي لبنك المغرب، والذي توصل به المجلس من مجلس النواب، على لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية قصد الدراسة.

← قرار رقم 2018/21/04 بإحالة مقترح القانون المودع من طرف فريق العدالة والتنمية والذي يغير ويتم القانون رقم 37.99 المتعلق بالحالة المدنية على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

❖ اللجان الدائمة والمؤقتة:

← قرار رقم 2018/21/05 بالدعوة إلى عقد اجتماع اللجنة النيابية لتقضي الحقائق حول أحداث مدينة جرادة ومآل الاتفاقية الاجتماعية الموقعة بتاريخ 17 فبراير 1998 والبرنامج الاقتصادي المصاحب لها يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018 على الساعة الثانية عشرة زوالاً لانتخاب رئيسها ومكتبها.

← قرار رقم 2018/21/06 بتقديم تقرير اللجنة النيابية لتقضي الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وتقرير اللجنة النيابية لتقضي الحقائق حول ترخيص الحكومة لاستيراد النفايات أمام الجلسة العامة يوم الثلاثاء 17 يوليوز 2018 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية على أن تتم مناقشتها يوم الأربعاء 14 يوليوز 2018 ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً.

❖ الأسئلة الشفهية:

← قرار رقم 2018/21/07 بالموافقة على جدول أعمال الجلسة الشهرية التي سيعقدها المجلس يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018 والتي سيرأسها السيد رئيس المجلس، والسيد أحمد تويزي كأمين للجلسة.

← قرار رقم 2018/21/08 بإرجاء البت في موضوع النظام الجديد للأسئلة الشفهية إلى غاية بداية الدورة المقبلة.

❖ الجلسة السنوية لتقييم السياسات العمومية:

← **قرار رقم 2018/21/09** بتحديد يوم الاثنين 23 يوليوز 2018 على الساعة الثالثة بعد الزوال كموعّد لعقد الجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية حول المرفق العمومي.

❖ العلاقات الخارجية:

← **قرار رقم 2018/21/10** بالموافقة على ملتقى رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي باستقبال السيد رئيس مجلس المستشارين لوفد عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي بجمهورية النيجر يوم الثلاثاء 17 يوليوز 2018.

← **قرار رقم 2018/21/11** بالموافقة على الدعوة الموجهة للسيد رئيس مجلس المستشارين للمشاركة في اجتماعات اللجان التابعة لمنتدى رؤساء برلمانات أمريكا الوسطى والكارايبى التي ستحتضنها السالفادور يوم 13 يوليوز 2018.

← **قرار رقم 2018/21/12** بالموافقة على استقبال رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى من طرف السيد رئيس مجلس المستشارين يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018.

← **قرار رقم 2018/21/13** بالموافقة على مشاركة مجلس المستشارين في الدورة الطارئة للاتحاد البرلماني العربي التي ستعقد بالقاهرة يوم 21 يوليوز لبحث تطورات الأوضاع بمدينة غزة.

❖ مختلفات:

← **قرار رقم 2018/21/22** بالموافقة على حضور المنتدى الدولي حول "الجلب والحق في التنمية" الذي ينظمه الائتلاف المدني من أجل الجبل بمدينة فاس يومي 20 و 21 يوليوز 2018.

← **قرار رقم 2018/21/23** بتحديد الأسبوع الأخير من شهر شتنبر لعقد الملتقى البرلماني الثالث للجهات.

❖ التواصل:

← **قرار رقم 2018/21/24** بتكليف خلية الإعلام بتجميع المادة الإعلامية المرتبطة بالندوة المنظمة من طرف المجلس بمدينة الداخلة حول التنمية المندمجة للأقاليم الجنوبية.

■ حصيلة حضور السيدات والسادة المستشارين خلال الجلسة العامة المنعقدة يوم الثلاثاء 03 يوليوز 2018:

■ جلسة الأسئلة الشفهية: 66 حاضر(ة)، و 29 معذر(ة)، و 24 متغيب(ة) بدون اعتذار.

■ وضعية دراسة مشاريع ومقترحات القوانين المحالة على المجلس.

■ إخبار بتوصل مجلس النواب ب:

■ مقترح قانون لإلغاء نظام معاشات أعضاء البرلمان؛

■ مقترح قانون تحدث بموجبه الوكالة الوطنية للقصور والقصبات.

■ جلسة عمومية تخصص لتقديم تقريرى لجنتي تقصي

الحقائق حول المكتب الوطني المغربي للسياحة وترخيص الحكومة باستيراد النفايات.



عملاً بأحكام الفصل السابع والستين من الدستور والقانون التنظيمي رقم 085.13 المتعلق بطريقة تسيير اللجان النيابية لتقصي الحقائق يعقد مجلس المستشارين يومه الثلاثاء 17 يوليوز 2018 مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية، جلسة عامة تخصص لتقديم تقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول "المكتب الوطني المغربي للسياحة" وتقرير اللجنة النيابية لتقصي الحقائق حول "ترخيص الحكومة باستيراد النفايات".

وستتم مناقشة مضمون تقريرى اللجنتين المذكورتين في الجلسة العامة المبرمجة يوم غد الأربعاء 18 يوليوز 2018 على الساعة العاشرة صباحاً.

جلسة عامة تشريعية للدراسة والتصويت على نصوص قانونية جاهزة.

يعقد مجلس المستشارين جلسة عامة تشريعية يومه الثلاثاء 17 يوليوز 2018 بعد جلسة الأسئلة الشفهية، تخصص للدراسة والتصويت على مشاريع ومقترحات القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 07.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر؛

2. مشروع قانون رقم 08.18 يوافق بموجبه على تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المعتمد بكينغالي - رواندا - في 15 أكتوبر 2016؛

3. مشروع قانون رقم 09.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية وجمهورية النيجر؛

4. مشروع قانون رقم 10.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول الإنتاج السينمائي والسمعي البصري المشترك، الموقع بالرباط في 5 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛

5. مشروع قانون رقم 27.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.117 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1439 (23 فبراير 2018) بسن أحكام انتقالية في شأن التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية؛

6. مقترح قانون يقضي بنسخ البند الثالث من المادة 10 والمادة 22 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية؛

7. مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات؛

8. مقترح قانون يقضي بنسخ المادة 6 من القانون رقم 4.97 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصيد البحري؛

9. مقترح قانون يقضي بتغيير الفقرة الخامسة من المادة 10 ونسخ المادتين 27 و33 من القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية.

■ لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية

المختلة.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018 صادقت خلاله

على مشاريع القوانين التالية:

1. مشروع قانون رقم 27.18 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.18.117 الصادر في 6 جمادى الآخرة 1439 (23 فبراير 2018) (بسن أحكام انتقالية في شأن التبادل الآلي للمعلومات لأغراض جبائية)؛
2. مشروع قانون رقم 10.18 يوافق بموجبه على الاتفاق حول الإنتاج السينمائي والسمعي البصري المشترك، الموقع بالرباط في 5 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية والجمهورية البرتغالية؛
3. مشروع قانون رقم 09.18 يوافق بموجبه على اتفاقية التعاون القضائي في المواد المدنية والتجارية والإدارية، الموقعة بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين المملكة المغربية وجمهورية النيجر؛
4. مشروع قانون رقم 08.18 يوافق بموجبه على تعديل بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، المعتمد بكينغالي - رواندا - في 15 أكتوبر 2016؛
5. مشروع قانون رقم 07.18 يوافق بموجبه على الاتفاق بشأن الخدمات الجوية، الموقع بالرباط في 26 ديسمبر 2017 بين حكومة المملكة المغربية وحكومة جمهورية النيجر.

■ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الجمعة 13 اجتماعاً يوم 13 يوليوز 2018 واصلت خلاله دراسة مشروع قانون رقم 11.16 يتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار، الذي سبق تقديمه في الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء الماضي. وبعد الانتهاء من دراسة هذا المشروع تم الاتفاق على تحديد يوم أمس الإثنين كآخر أجل لتقديم الفرق والمجموعات البرلمانية لتعديلاتها، على أن يتم البت فيه والتصويت على المشروع برمته يوم غد الأربعاء في الاجتماع المقرر انعقاده على الساعة الحادية عشرة صباحاً.

من جهة أخرى عقدت اللجنة اجتماعاً يوم الأربعاء 11 يوليوز 2018 خصص لمواصلة دراسة مشاريع القوانين التالية:

■ مشروع قانون رقم 87.17 يغير ويتم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية؛

■ مشروع قانون رقم 88.17 يتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية وموأكبتها؛

■ مشروع قانون رقم 89.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

ومن المقرر أن يتم البت في التعديلات المقدمة بشأن هذه المشاريع والتصويت عليها برمتها يومه الثلاثاء مباشرة بعد جلسة الأسئلة الشفهية.

■ لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان.

ندوة حول: "دور البرلمانين في تطبيق القانون الدولي الإنساني" لفائدة السيدات والسادة النواب البرلمانين أعضاء
لجنتي العدل والتشريع وحقوق الإنسان بكلا المجلسين.



أشاد مشاركون في مائدة مستديرة حول " دور
البرلمانين في تطبيق القانون الدولي الإنساني "، يوم الأربعاء
10 يوليوز 2018، بتطور الممارسة الاتفاقية للمغرب في
مجال القانون الدولي الإنساني، وكذا تناغم التشريعات
الوطنية مع الاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان بصفة
عامة.

وأبرز المتدخلون في المائدة المستديرة، المنظمة
من طرف اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بتعاون
مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر، تفاعل المملكة المتمثل في إدماج مبادئ المعاهدات الدولية في القوانين الوطنية
وخاصة المعنية بحقوق الإنسان عموماً، والقانون الدولي الإنساني على وجه الخصوص، مشددين على ضرورة اضطلاع
المؤسسة التشريعية بأدوارها المتمثلة في الدفاع عن الحقوق والحريات، وتجويد النصوص ذات الصلة.
وبهذه المناسبة، قالت نائبة رئيسة لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس النواب، بثينة قروري،
إن هذا اللقاء يأتي تزامناً مع المناقشة التفصيلية لمشروع القانون الجنائي المعروض على أنظار المجلس، والذي يتضمن
جوانب كثيرة تتصل بحقوق الإنسان، ومرامي تعزيزها، كالعقوبات البديلة.
وأشارت السيدة قروري إلى أن مشروع القانون الجنائي يتضمن "لأول مرة" مقتضيات تتعلق بالقانون
الدولي الإنساني، مبرزة أن المشرع المغربي يوجد "أمام ضرورة ملائمة المنظومة القانونية الوطنية مع الاتفاقيات
الدولية ذات الشأن".

من جانبه، قال القاضي مدير الشؤون الجنائية والعفو بوزارة العدل، هشام ملاطي، إن اللقاء يأتي في
إطار مواكبة مناقشة مشروع القانون الجنائي المعروض حالياً على أنظار مجلس النواب، قصد تعميق النقاش حول
جرائم القانون الدولي الإنساني التي تعتبر من أهم مستجدات مشروع القانون الجنائي، مؤكداً أن وزارة العدل
عملت، فيما يتعلق بمراجعة قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي، على ترجمة ما جاء به الدستور.

وأبرز السيد ملاطي أن الوزارة ت عمل فيما يتعلق بإرساء السياسة الجنائية على ملاءمة قانون المسطرة الجنائية والقانون الجنائي مع دستور 2011 الذي نص صراحة على تجريم بعض الأفعال التي تضمنها القانون الدولي الإنساني، مشيرا إلى أن الوزارة المنفتحة على كل المقترحات والتعديلات التي يقدمها النواب في إطار مسطرة المصادقة على المشروع بغية تجويد صياغته. يذكر أن المائدة المستديرة تروم فضلا عن توسيع اهتمام البرلمانين بميدان القانون الدولي الإنساني، تحسين شروط تطبيقه على الصعيد الوطني، بما يتماشى مع التعهدات الدولية للمملكة المغربية.

المصدر: ومع

■ لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنية الأساسية.

عقدت اللجنة اجتماعا يوم الجمعة 13 يوليوز 2018 خصص لدراسة مقترحات القوانين التالية: مقترح قانون يقضي بتغيير الفقرة الخامسة من المادة 10 ونسخ المادتين 27 و33 من القانون رقم 27.08 بمثابة النظام الأساسي للغرف الفلاحية. مقترح قانون يقضي بنسخ المادة 6 من القانون رقم 4.97 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصيد البحري. مقترح قانون يقضي بتغيير المادة 30 من القانون رقم 38.12 المتعلق بالنظام الأساسي لغرف التجارة والصناعة والخدمات. مقترح قانون يقضي بنسخ البند الثالث من المادة 10 والمادة 22 من القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية. وقد صادقت اللجنة في ختام الاجتماع على هذه المقترحات.

■ المجموعة الموضوعاتية المكلفة بمناقشة وتقييم السياسات العمومية.

عقدت المجموعة اجتماعا يوم أمس الاثنين 16 يوليوز 2018 خصص لمناقشة عرض السيد وزير الصحة حول الاستراتيجيات الجديدة في القطاع، والذي سيق تقديمه في الاجتماع المنعقد يوم الثلاثاء الماضي.

■ لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية.

❖ الثلاثاء 17 يوليوز 2018 مباشرة بعد الجلسة العامة بقاعة عكاشة.

- البت في التعديلات والتصويت على مشاريع القوانين التالية:
 - مشروع قانون رقم 87.17 يغير ويتم القانون رقم 13.99 القاضي بإنشاء المكتب المغربي للملكية الصناعية والتجارية.
 - مشروع قانون رقم 88.17 يتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية وموآبتها.
 - مشروع قانون رقم 89.17 بتغيير وتتميم القانون رقم 15.95 المتعلق بمدونة التجارة.

❖ الأربعاء 18 يوليوز 2018 على الساعة الواحدة زوالا بقاعة عكاشة.

- البت في التعديلات والتصويت على مشروع قانون رقم 11.16 يتعلق بتنظيم مهنة وكيل الأسفار.

■ لجنة المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية.

❖ الخميس 19 يوليوز 2018 على الساعة الرابعة بعد الزوال بالقاعة 11 بمجلس النواب.

- اجتماعا مشتركا مع لجنة المالية والتنمية الاقتصادية بمجلس النواب يخصص للاستماع لعرض السيد وزير الاقتصاد والمالية حول حصيلة تنفيذ الستة أشهر الأولى من قانون المالية والإطار العام لمشروع ميزانية 2019.

■ رئيس مجلس المستشارين يلقي كلمة في افتتاح أشغال يوم دراسي حول دعم المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة.



شارك رئيس مجلس المستشارين السيد حكيم بن شماش في أشغال اليوم الدراسي الذي نظمه فريق التجمع الدستوري بمجلس النواب وفريق التجمع الوطني للأحرار والفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين يوم أمس الإثنين 16 يوليوز 2018 حول موضوع: "دعم المقاولات الصغيرة جدا والمتوسطة رافعة أساسية لخدمة التنمية الاقتصادية".

وقد استهل السيد الرئيس كلمته بالحديث عن المقولة والأهمية التي تحتلها المقاولات الصغرى والمتوسطة في النسيج الاقتصادي الوطني، معرجا على التحديات التي تواجهها هذه الفئة من المقاولات والتي أجملها في التحدي المرتبط بالتمويل والولوج إلى الأسواق المالية والبنكية، وهشاشة المقاولات الصغرى والمتوسطة والإشكال المرتبط بالتكوين وتأهيل الموارد البشرية وتطوير الكفاءات.

واعتبر السيد الرئيس أن المقاولات الصغرى والمتوسطة في المغرب لا تعاني اليوم من أزمة نصوص تشريعية أو نصوص قانونية لأنه تمت المصادقة خلال السنوات الأخيرة على عدد من النصوص القانونية (تعديل مدونة التجارة، النص القانوني المتعلق بالتكوين المستمر...) وبعضها الآخر في طور المصادقة عليه (كقانون إحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها...)، وإنما تحتاج إلى مواكبة وتحفيز ودعم مؤسسي من طرف الدولة وتنخرط فيه كل القطاعات الحكومية، بشكل فعلي وجدي، دون الركون فقط إلى تكرار نفس التشخيصات التي لا يختلف عليها أحد، بل تحتاج إلى الإرادة القوية في زمن يعرف فيه عالم المقاولات والاقتصاد تحولات جذرية، كبيرة، سريعة، ومعقدة في ظل عولمة الاقتصاد وانتشار وسائل الاتصال والتكنولوجيات الجديدة التي تفرض على المقاولات المغربية مواكبة التحديات المترتبة عن هذه التحولات الكبرى.



وذلك لن يتأتى، يضيف، السيد الرئيس، إلا من خلال تأهيل هذه المقاولات لمواجهة التنافسية القوية المفروضة من قبل السلع الأجنبية المتدفقة على السوق الوطنية والعالمية على حد سواء، وعصرنة طرق تديرها وتسييرها، والاستفادة من التكنولوجيات الحديثة سواء فيما يتعلق بالتصنيع والتسويق، وحل مشاكل التمويل، والتكوين الجيد والمناسب للموارد البشرية والبحث عن كفاءات ذات خبرات تقنية وتديرية تملك مفاتيح النجاح والقدرة على الابتكار وخلق ومتابعة كل الفرص التي يتيحها محيط المقاولات.

وكل ذلك، يخلص السيد الرئيس، من أجل أن تكون هذه الفئة من المقاولات قادرة على رفع التحديات والرهانات المستقبلية والانخراط والمساهمة في النموذج التنموي الجديد، وتعلب دورها في تقليص الفوارق الاجتماعية والمجالية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز مساهمتها في النمو الاقتصادي، ولذلك يجب أن نجعلها في صلب النموذج التنموي الجديد الذي نبتغي بناءه.

■ **رئيس المجلس يفتتح أشغال اليوم الدراسي المنظم حول موضوع
السياسة المغربية في ميدان الهجرة.**



شارك رئيس مجلس المستشارين في افتتاح أشغال اليوم الدراسي المنظم بالمجلس يوم الخميس 12 يوليوز 2018 حول موضوع «السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء: فرص وتحديات».

وفي معرض مداخلته بالمناسبة أكد رئيس المجلس على أهمية تبني مقاربة استباقية مندمجة للهجرة وتشجيع التعاون والحوار الإيجابي والبناء بين

بلدان المصدر والعبور والوجهة، والأخذ بعين الاعتبار الآثار الإيجابية للهجرة، مشددا بالمقابل على ضرورة الاهتمام والتركيز على الجهود الرامية إلى تقليص الآثار السلبية المحتملة للهجرة.

وطالب السيد بن شماش بدعم الجهود التي تبذلها بعض دول جنوب البحر الأبيض المتوسط من أجل معاملة المهاجرين واللاجئين وفقا لمبادئ حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، ودعم الدول التي قررت ذلك من خلال تقديم الدعم لعملية تنظيم الأوضاع والدمج، إضافة إلى توفير الوسائل للبرلمانات الوطنية لممارسة رقابة ديمقراطية على سياسات الهجرة.

كما ناشد، بالمناسبة، اعتماد مقاربة منهجية كفيلة بتسخير مكاسب الهجرة في التنمية بمفهومها الشمولي من خلال الأخذ بعين الاعتبار مختلف قضايا وإشكالات الهجرة في السياسات العمومية المتقاطعة على المستوى الوطني، مثل برامج محاربة الفقر والعدالة الاجتماعية، معتبرا أن هذه العملية تستلزم تقييم آثار الهجرة على جميع التدابير والإجراءات المعتمدة في برامج التنمية وفي برامج وسياسات تقليص أو الحد من الفقر مثلا.

وبناء عليه، يضيف رئيس مجلس المستشارين، يكون من الأساسي مراعاة الإشكالات ذات الصلة بالهجرة في جميع مراحل تبني السياسات العمومية بما في ذلك الصياغة، والتنفيذ، والتتبع، والتقييم.



ولفت السيد الرئيس إلى أن إشكالية الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين تشكل قضية مركزية في سياسات الهجرة، مبرزا أن المدخل الأول لمحاربة التطرف يتمثل في تشجيع المهاجرين على الاندماج في دول الاستقبال والتعامل معهم كمساهمين في النمو الاقتصادي للدول التي تحتضنهم وكذا لدولهم الأصلية.

وأضاف أن هذا الاجتماع يشكل مناسبة لتدارس الميكانيزمات والمشاكل المرتبطة بالإدماج الاجتماعي والاقتصادي للمهاجرين والمهاجرات، وكذا تعميق التفكير حول الممارسات الجيدة المشجعة للإدماج المهني للمهاجرين والمهاجرات من أجل الاستجابة لحاجياتهم وحاجياتهن الملحة في هذا الباب.

واستعرض السيد بن شماش، بالمناسبة، السياسة والإستراتيجية الوطنية للهجرة واللجوء التي انتهجها المغرب، تحت قيادة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، بصفته رائد الاتحاد الإفريقي في موضوع الهجرة والمبنيّة على القيم الكونية لحقوق الإنسان، من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات الإدارية الهادفة إلى تسوية الوضعية القانونية للمهاجرين واللاجئين لتمكينهم من الولوج إلى الحقوق الأساسية، خاصة تلك المتعلقة بالصحة والتعليم والسكن والشغل والمواكبة الاجتماعية والقانونية، والمرافق الترفيهية والرياضية.

كما اعتبر أن أي تعامل وتدابير لقضايا وإشكالات الهجرة والمهاجرين يجب أن تركز على مبادئ حقوق الإنسان، وضرورة إعطاء الأولوية، في جميع الظروف، لحماية المهاجرين واللاجئين، ووضعها فوق كل اعتبارات الأخرى، مشددا على ضرورة تبني سياسة حماية نشطة لتحسين دمج المهاجرين واللاجئين والاعتراف بمساهماتهم الايجابية.

وخلص السيد الرئيس إلى أنه يتعين الانكباب على تحديد مكامن النقص في النصوص التشريعية والاختيارات السياسية القائمة وتيسير إدراج الصكوك والمعاهدات الدولية في التشريع الوطني، والأخذ بعين الاعتبار قضايا الهجرة وآثارها في السياسات والبرامج على جميع الأصعدة محليا، وجوهيا ووطنيا.

المصدر: ومع

استقبل السيد عبد الصمد قيوح الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين مرفوقا بالسيد محمد الرزمة رئيس لجنة الخارجية والحدود والدفاع الوطني والمناطق المغربية المحتلة بمجلس المستشارين، السيد Anselmo NAVARRO رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى والكاريببج والوفد المرافق له، وذلك يوم الثلاثاء 10 يوليوز 2018 بمقر المجلس.

في بداية اللقاء، عبر السيد عبد الصمد قيوح عن اعتزازه بالدينامية التي تشهدها العلاقات الثنائية بين المملكة المغربية ودول أمريكا الوسطى والكاريببج، خصوصا بعد الزيارة التاريخية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله إلى منطقة أمريكا اللاتينية والكاريببج سنة 2004، والتي أعطت دفعة قوية لعلاقات التعاون القائمة بين المغرب ودول المنطقة في إطار التعاون جنوب جنوب.

وسجل الخليفة الأول لرئيس المجلس ارتياحه القوي لمسار العلاقات التي تجمع بين مجلس المستشارين وبرلمان أمريكا الوسطى والكاريببج، والتي جسدها "إعلان العيون" المنبثق عن اجتماع مكتب مجلس المستشارين بالمكتب التنفيذي لهذه المنظمة البرلمانية الإقليمية الوازنة بمدينة العيون في يوليوز 2016. وهو الإعلان الذي سطر برنامجا وخارطة طريق للعمل المشترك، وتضمن مواقف متقدمة بخصوص قضية الوحدة الترابية للمملكة المغربية.

وفي هذا الإطار، جدد السيد عبد الصمد قيوح إشادة مجلس المستشارين بكافة مكوناته، بمواقف برلمان أمريكا الوسطى الداعمة لجهود المغرب والأمم المتحدة من أجل إيجاد حل نهائي ودائم للنزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

من جهته، أكد رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى والكاريببج أن الزيارة التي يقوم بها على رأس وفد برلماني هام إلى المملكة المغربية تروم تعزيز وتعميق علاقات الصداقة والتعاون، والبحث عن السبل والآليات الكفيلة بالارتقاء بهذه العلاقات إلى مستوى متقدم خدمة لمصالح وقضايا شعوب المنطقتين.

وشدد رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى والكاريببج على أهمية استثمار الروابط التاريخية والقيم القواسم الإنسانية المشتركة عبر مبادرات وبرامج عملية تشمل مختلف مجالات العمل البرلماني، وتعزيز خيار التنسيق والتشاور حول القضايا ذات الاهتمام المشترك في مختلف المحافل البرلمانية الدولية.

وأبدى رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى والكارييب إعجابه بالسياسة الوطنية المتبعة من قبل المملكة المغربية في مجال الهجرة، معبرا عن رغبة برلمان أمريكا الوسطى وبلدان المنطقة في الاستفادة من التجربة المغربية والمكتسبات التي حققتها لتجاوز الإشكالات المرتبطة بها.

وفي هذا الإطار، رحب السيد عبد الصمد قيوج الخليفة الأول لرئيس المجلس، بمبادرة رئيس لجنة العلاقات الخارجية ببرلمان أمريكا الوسطى والكارييب، للتعاون في مجال الهجرة، معتبرا أن المؤتمر الدولي حول الهجرة الذي ستحتضنه المملكة المغربية خلال شهر ديسمبر 2018 بمدينة مراكش، والذي سيتم خلاله اعتماد الميثاق العالمي للهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظم، سيكون مناسبة لبلورة رؤية مشتركة حول هذا المجال.

■ مشاركة المستشارة السيدة آمال العمري في أعمال الدورة 44

للجمعية البرلمانية الفرنكفونية.



في إطار الدورة 44 للجمعية البرلمانية الفرنكفونية المنعقدة بكبيك خلال الفترة ما بين 05 و 10 يوليوز الجاري، وبعد مشاركتها في اجتماع مكتب الجمعية واجتماع اللجنة الدائمة المكلفة بالتعليم والاتصال والشؤون الثقافية، مثلت المستشارة السيدة آمال العمري الشعبة البرلمانية المغربية في اجتماع شبكة النساء البرلمانيات يوم السبت 7 يوليوز 2018.

وشكل اجتماع هذه الشبكة محطة مهمة لمناقشة عدة مواضيع بما في ذلك تمكين المرأة في العصر الرقمي، والاحتياجات الصحية للنساء والفتيات اللاجئات، والاتجار بالنساء والفتيات في البلدان الناطقة بالفرنسية وعواقب عدم تسجيل المواليد على حقوق النساء والفتيات.

كما ناقشت الشبكة الالتزامات الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة.

وحظيت السيدة المستشارة بصفقتها مقرررة للشبكة بشرف تقديم الخطوط العريضة حول موضوع "الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي للمرأة" وهو الموضوع المحوري الذي تم اختياره في الاجتماع السنوي للجنة وضع المرأة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة.

مجلس المستشارين ينظم ندوة حول موضوع: "السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات".



نظم مجلس المستشارين، بشراكة مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبدعم من ومؤسسة كونراد أديناور ومؤسسة ويستمنستر للديمقراطية، يوما دراسيا حول موضوع "السياسة المغربية في ميدان الهجرة واللجوء، فرص وتحديات"، وذلك يوم الخميس 12 يوليوز 2018 بمقر المجلس.

ويأتي تنظيم هذا اليوم الدراسي بغاية إسهام البرلمان المغربي في أشغال اللقاء الموازي الذي سينظمه الاتحاد البرلماني الدولي بمدينة مراكش حول "تدعيم التعاون البرلماني وتعزيز الحكامة في مجال الهجرة في أفق المصادقة على ميثاق عالمي من أجل هجرات آمنة ومنظمة ومنظمة"، وذلك على هامش القمة الألفية التي ستحتضنها المملكة المغربية حول موضوع الهجرة خلال شهر دجنبر 2018 بمراكش.

كما يأتي تنظيم هذا اللقاء، استمرارا لاحتضان مجلس المستشارين للحوار العمومي المؤسسي والنقاش المجتمعي التعددي والتشاركي، بخصوص القضايا ذات الصلة بإعمال الدستور وضمان التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وتنفيذا كذلك لاستراتيجية العمل المرحلية للمجلس للفترة الممتدة من 2016 إلى 2018.

وعرف هذا اليوم الدراسي مشاركة الحكومة، والبرلمان، والمجتمع المدني المهتم بمجال الهجرة، فضلا عن خبراء مغاربة وأجانب متخصصين.





الإشراف

- الأمانة العامة لمجلس المستشارين؛
- مديرية العلاقات الخارجية والتواصل؛
- قسم الإعلام؛
- مصلحة التواصل واليقظة الإعلامية.

الهاتف: (+212) 537218319

الفاكس: (+212) 537728134

البريد الإلكتروني: Bulletin.internecc@gmail.com

العنوان الإلكتروني: www.chambredesconseillers.ma